بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

ندوة:

المصارف الإسلامية ..

قصة نجاح

« بنك الجزيرة أنموذجًا »

الرياض 1443/9/4هـ الموافق 2022/4/5م

إعداد: المجموعة الشرعية في بنك الجزيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾

[سورة التَّوۡبَة ١٠٥]

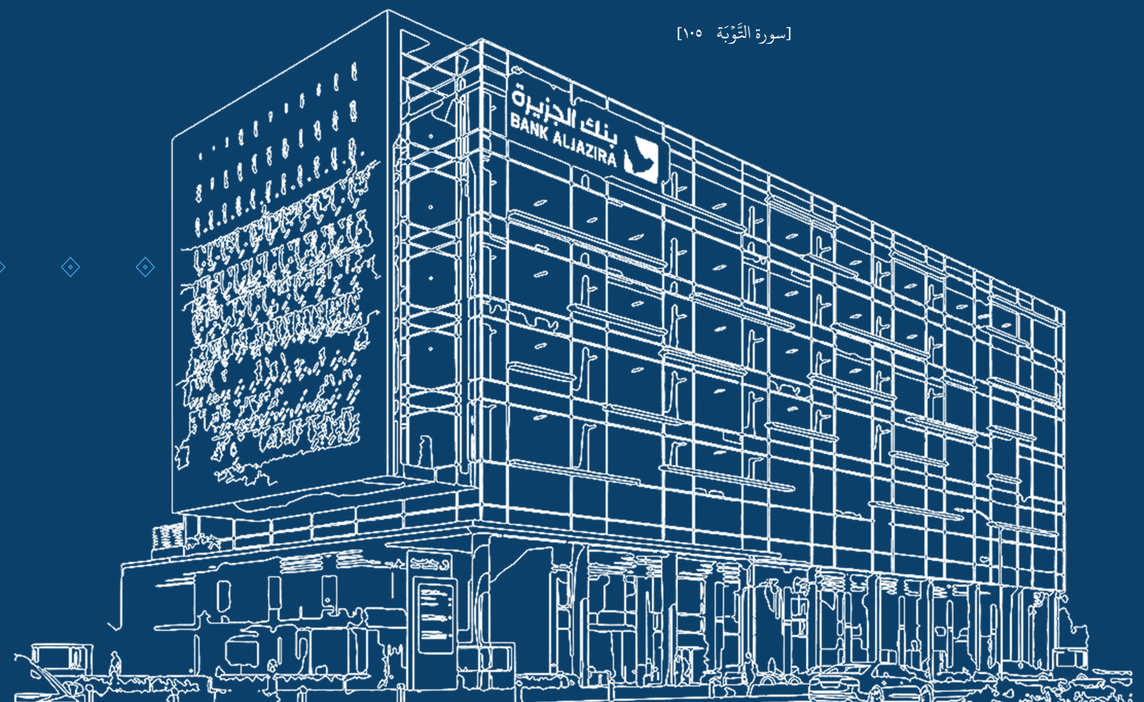

في سبيل نشر العلم والمعرفة ودعم الصناعة المصرفية الإسلامية؛ يهديكم بنك الجزيرة هذا الإصدار يُعرِّف بتجربته العملية في رحلته للتحول إلى المالية الإسلامية.

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
نايف بن عبدالكريم العبدالكريم

فهرس الموضوعات

مقدمـــــــة 06

بين يدي الندوة 10

كلمة الافتتاحية 12

كلمة ضيف الندوة 14

المداخلات 22

المداخلة الأولى 24

المداخلة الثانية 28

المداخلة الثالثة 32

المداخلة الرابعة 36

المداخلة الخامسة 38

المداخلة السادسة 40

كلمة ختامية 44

معجم المصطلحات للتعريف ببعض المفاهيم 47

مقدمـــــة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على رسول الله محمد المصطفى،
وعلى آله وصحبه أجمعين،

أمَّا بعد:

يُعَدّ بنك الجزيرة رائدًا في التحوّل إلى المصرفية الإسلامية،
من خلال مسيرة طويلة واجه فيها العديد من التحديات.

وحفاظًا على هذه التجربة، وإشادةً واسترشادًا بها؛
كان من المهم توثيقها في كتاب بعنوان:

(تجربة بنك الجزيرة في التحوّل إلى المالية الإسلامية).

وحين تسامع الناس بهذا الكتاب وتلك التجربة، **رتبت الجمعية الفقهية السعودية** مع رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة المهندس طارق القصبي تقديم ندوة للتعريف بهذا الكتاب؛ إيمانًا منها بأهميته وجدواه العلمية في التعريف بالتجربة، والإحاطة بملابساتها، والتعرف على أسرارها، حضرها ثُلّةٌ مؤمنة بهذا التحوّل مِمَّن رصدوه، أو عايشوه، أو شاركوا فيه، أو صنعوه مفصحين عن أسرار هذا التحوّل وأسبابه وآثاره.

وقد عُقدت هذه الندوة المباركة في
(الرابع من شهر رمضان المبارك من العام ١٤٤٣هـ / الموافق للخامس من إبريل من العام ٢٠٢٢م)

وشارك فيها نخبة
من أصحاب المعالي والسعادة والمختصين،وهم:

1. **سعادة المهندس/**
طارق بن عثمان القصبي (رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة) وضيف الندوة والمتحدث الرئيس.
2. **معالي الشيخ الأستاذ الدكتور/**
سعد بن تركي الخثلان (رئيس مجلس إدارة الجمعية الفقهية السعودية، وأستاذ الفقه في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).
3. **سعادة الشيخ الأستاذ الدكتور/**
محمد بن علي القَرِيّ (أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك في جامعة الملك عبدالعزيز - جُدة وعضو اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة).
4. **معالي الشيخ/**
عبدالعزيز بن حميّن الحميّن (رئيس اللجنة الشرعية في مصرف الراجحي).
5. **سعادة الأستاذ الدكتور/**
خالد بن محمد السياري (الأستاذ في الجامعة السعودية الإلكترونية) والمشرف على دراسة «تجربة بنك الجزيرة في التحول إلى المالية الإسلامية».
6. **معالي الشيخ الأستاذ الدكتور/**
سعد بن ناصر الشثري (عضو هيئة كبار العلماء).
7. **معالي الشيخ الأستاذ الدكتور/**
عبدالله بن محمد المطلق (عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة).
8. **سعادة الدكتور/**
فهد بن علي العليّان (نائب أول للرئيس، رئيس المجموعة الشرعية ومجموعة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية) مدير الندوة.

ويسعد المجموعة الشرعية في بنك الجزيرة أن تقدم هذه الندوة مطبوعة من أجل أن تعم الفائدة وأن تكون متاحة بين يدي المهتمين بالمصرفية الإسلامية والمختصين والدارسين.

المجموعة الشرعية في بنك الجزيرة

بين يدي الندوة

تقديم سعادة الدكتور/

فهد بن علي العليّان

نائب أول للرئيس، رئيس المجموعة الشرعية ومجموعة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في بنك الجزيرة

في هذه المقدمة:

- التعريف بعنوان الندوة.
- نبذة عن المحاضر الرئيس في الندوة.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، آمين.

أسعد الله مساءكم بالخيرات والمسرّات، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم في هذه الليلة الرمضانية والندوة العلمية التي تُقيمها (**الجمعية الفقهية السعودية**)، وهي الجمعية الرائدة بجهودها في مجال الفقه والمعاملات.

تستضيف الجمعية وتحت عنوان: (**المصارف الإسلامية .. قصة نجاح ـ بنك الجزيرة نموذجًا**) سعادة المهندس/ طارق بن عثمان القصبي (رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة)؛ للحديث عن تجربة البنك في التحوّل للمالية الإسلامية.

تأتي هذه الندوة ـ والتي نسأل الله عزَّ وجلَّ أن تكون موفقة وينفع بها ـ بعد أن أصدر البنك، -وبتوجيه من رئيس مجلس إدارته المهندس طارق القصبي-، كتابَه: «**تجربة بنك الجزيرة في التحوّل إلى المالية الإسلامية**» وذلك قبل أشهر قليلة.

سيتمُّ ـ إن شاء الله ـ استعراض هذه التجربة من قِبَل سعادة المهندس طارق، وهو صاحب سيرة ذاتية عطرة؛ فهو رئيس مجلس إدارة عدد من الشركات، وله إسهامات في المجال التعليمي والخيري، ومجالات أخرى متعددة، كما أنه يرأس أيضًا مجلس إدارة شركة (دلّة) وغيرها من الشركات، فنسأل الله عز وجل، أن يبارك له وفيه وبه، آمين.

وقد قال سعادة المهندس طارق عن كتاب (تجربة بنك الجزيرة في التحوّل إلى المالية الإسلامية): «إنَّ هذا الكتاب يُقدِّم دراسةً ترصد تجربة البنك الفريدة في التحوّل الكامل إلى تطبيق المعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم نموذج يُحتذى به في صناعة المالية الإسلامية، ليصبح ـ بنك الجزيرة ـ أول بنك تقليدي في المملكة يتحول إلى المصرفية الإسلامية تحوّلًا كاملًا».

وقبل أن نعطي الكلمة لرئيس مجلس إدارة الجمعية الفقهية السعودية معالي الشيخ الأستاذ الدكتور/ سعد بن تركي الخثلان ـ حفظه الله ـ فإننا نريد أن ننوِّه لما قاله معالي الشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع (رئيس اللجنة الشرعية)، حيث قال في مقدمة الكتاب: «لا يسعني في الختام سوى التقدُّم بالشكر والتقدير إلى الذين أسهموا في إنجاز هذه التجربة، وأخصُّ بالذكر المهندس/ طارق بن عثمان القصبي (رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة) الحالي الذي كان داعمًا للتجربة منذ أن كان عضوًا في المجلس أثناء فترة التحوّل».

كلمة الافتتاحية

لمعالي الشيخ الأستاذ الدكتور/

سعد بن تركي الخثلان

رئيس مجلس إدارة الجمعية الفقهية السعودية،
وأستاذ الفقه في كلية الشريعة بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية

في هذه الكلمة:

- الترحيب بالمحاضر الرئيس.
- التعريف بأهمية هذه المحاضرة؛ لأنها تحكي (قصة نجاح).

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، آمين.

باسمي وباسم أعضاء مجلس إدارة الجمعية الفقهية السعودية يسرُّني الترحيب بسعادة المهندس/ طارق بن عثمان القصبي (رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة)، وأشكره على قبول دعوة (الجمعية الفقهية السعودية) لإلقاء هذه المحاضرة، وهي محاضرة نوعية ولقاء فريد يحكي قصة نجاح تحوّل هذا المصرف بالكامل من كوْنه مصرفًا تقليديًا إلى مصرف إسلامي.

وبنك الجزيرة - وكما ذكر الدكتور فهد العليّان - هو المصرف الوحيد الذي عاش غِمار هذه التجربة، وهي أن يتحول تحولًا كاملًا إلى مصرف إسلامي؛ هذه القصة تحتاج إلى مَن يحكيها ممَّن عايشها، وسعادة المهندس/ طارق ممَّن عايش هذه القصة، وسوف يتحدث سعادته عن المصارف والمصرفية الإسلامية ما لها وما عليها.

إنَّ هذا اللقاء من اللقاءات النوعية والمميزة التي تقيمها الجمعية الفقهية السعودية بعيدًا عن الطرح الأكاديمي البحت، ونحن نرحب بمثل هذه اللقاءات التي تحكي قصص نجاح ولها علاقة بالواقع.
كما أريد أيضًا التنويه إلى أن هذا اللقاء يجري في ظل اهتمام الدولة - أيَّدها الله - بالمصرفية الإسلامية؛ فمن الأهداف المنصوص عليها في رؤية (٢٠٣٠) أن تكون المملكة العربية السعودية هي الرائدة في المصرفية الإسلامية، فالاهتمام بالمصرفية الإسلامية هو جزء من تلك الرؤية.

ونحن في الجمعية الفقهية السعودية سعداءُ بهذا اللقاء، وهناك شوق كبير من عددٍ من المتابعين لسماع ما يلقيه سعادة المهندس طارق عن هذه القصة، وهذه التجربة، وعن المصرفية والمصارف الإسلامية عمومًا.
طابت ليلتكم وأُمسيتكم، وقبل أن أدعو ضيفنا سعادة المهندس طارق للحديث، فإني أشكر الدكتور/ فهد العليّان (رئيس المجموعة الشرعية ومجموعة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في بنك الجزيرة) على اهتمامه وتعاونه في إعداد وترتيب هذا اللقاء، كما لا يفوتني أيضًا أن أشكر الإخوة في بنك الجزيرة: مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والهيئة الشرعية، وأمانة الهيئة؛ وذلك على تعاونهم مع الجمعية الفقهية السعودية.

هذا، وإنه لجدير بالذكر أن هناك اتفاقية مشتركة بين: الجمعية الفقهية السعودية، وبنك الجزيرة لطباعة عددٍ من الكتب، والرسائل العلمية، والمنتجات في المصرفية الإسلامية.
والآن أدعو سعادة المهندس طارق لإلقاء الكلمة.

كلمة ضيف الندوة

تقديم سعادة الدكتور/

طارق بن عثمان القصبي

رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة

في هذه الكلمة سنتعرف على:

- دور القيادة السعودية في تشجيع المصرفية الإسلامية.
- عوامل نجاح تجربة التحوّل.
- مسيرة البنك منذ تأسيسه.
- العوامل المحفزة لانتهاج طرق التحوّل.
- خيارات التحوّل: (منهج الإزاحة) - (منهج الإحلال).
- المزايا، والعيوب، والممكّنات، والتحديّات.
- الإجراءات العملية للتحوّل.
- أثر التحوّل على رأس مال البنك.
- مقارنة لأحوال البنك (قبل) و(بعد) التحوّل.
- معلومات هامة عن إطلاق برنامج: (خير الجزيرة لأهل الجزيرة).

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أحمد الله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وأشكره على نعمه التي لا تُعدُّ ولا تُحصى.

دور القيادة السعودية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية:

أتوجه بالشكر لحكومتنا الرشيدة وقيادتنا التي لم تألُ جهدًا لدعم كل ما يهم التنمية والتطوير، وخصوصًا الصناعة المصرفية الإسلامية؛ حيث تضمنت رؤية (٢٠٣٠) في أحد محاورها الأساسية: أن تكون المملكة العربية السعودية مركزًا للصناعة المالية الإسلامية؛ وذلك عبر إطلاق مبادرات مثل: (حوكمة القطاع المالي الإسلامي)، و(تطوير سوق الصكوك)، و(إطلاق مؤشرات مالية) متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

شكر الجمعية الفقهية السعودية:

كما أتوجه بالشكر للجمعية الفقهية السعودية ومعالي الأستاذ الدكتور/ سعد بن تركي الخثلان (رئيس مجلس إدارة الجمعية)؛ لاهتمامهم بهذه التجارب التي تمثل تطبيقًا عمليًا للنظريات والعلوم التي ندرسها.

عوامل نجاح تجربة بنك الجزيرة:

وُلدت تجربة بنك الجزيرة ناجحة بتوفيق الله أولاً، ثم دعم مجالس الإدارة والمساهمين للتحوّل، وكذلك الإبداع في المنتجات المالية الإسلامية.

- مسيرة البنك منذ تأسيسه:
- تأسس بنك الجزيرة في يوم (١٩٧٥/٦/٢١م)، بمشاركة بين البنك الباكستاني وبعض المساهمين.
- تلا ذلك زيادة رأس المال لتقوية القاعدة الرأسمالية للبنك.
- في العام (١٩٩٣م) تمَّ إعادة هيكلة البنك لتقوية رأس ماله وإدخال الإدارة السعودية فيه.
- في العام (١٩٩٧م) تشكل مجلس إدارة جديد من مساهمين جدد بعد زيادة رأس المال، وكان أكبر المساهمين: (مجموعة الراشد) و(مجموعة عبدالله البرّاك)، واتفقت هاتان المجموعتان على أن من مصلحة البنك ومتطلبات السوق أن يتحول البنك إلى بنك إسلامي، وذلك بعد أخذ الموافقات من الجهات الرسمية وإتمام الدراسات اللازمة.
- بعد الهيكلة - وذلك في العام (١٩٩٧م) - تمَّ اتخاذ قرار التحوّل؛ ولذلك كُلفت شركة استشارية لدراسة تحويل البنك وجميع عملياته إلى المالية الإسلامية، واستغرقت الدراسة مدة عام. ورغم أن القناعة كانت راسخة لدى الملّاك بأن التحوّل هو الخيار الصحيح لكن يجب أيضًا أن يسبق التحوّل دراسات وموافقات الجهات المسؤولة والمنظمة لأعمال البنوك.

العوامل المحفزة لانتهاج طريق التحوّل:

الطلب المتزايد من الأفراد والمؤسسات على الخدمات المالية الإسلامية ومنتجاتها:
إن البنوك الإسلامية الصرفة كانت تنمو بمعدل أكبر من البنوك التقليدية مِمَّا حفَّز المساهمين على انتهاج عملية التحوّل متوقعين أن التحوّل سيكون مصحوبًا بنمو أكبر من البنك التقليدي.

خيارات التحوّل:

تمَّ تشكيل لجنة لمتابعة الدراسة وإدارتها، وانتهت تلك اللجنة إلى أن هناك خيارين ومنهجين لإتمام عملية التحوّل، هما:

المنهج الأول: (منهج الإزاحة):

ونعني بمنهج الإزاحة إنشاء مؤسسة مالية إسلامية ذات رأس مال مستقل داخل المؤسسة التقليدية القائمة التي ترغب في التحوّل، وتكون هذه المؤسسة المالية الإسلامية ذات رأس مال مستقل بقرض حسن من المؤسسة القائمة وبإدارة جديدة وقاعدة عملاء جديدة ومنتجات جديدة خاصة بها، ويكون العمل وفق مبدأ (الإزاحة) حيث تتوسع الخدمات الإسلامية على حساب الخدمات التقليدية حتى تكتمل عملية التحوّل.

ومن سلبيات ومخاطر منهج الإزاحة:

- التنافس السلبي: بين القسم التقليدي والقسم المتوافق مع الشريعة على عملاء المؤسسة مِمَّا يُضعف صورة البنك العامّة لدى العملاء.
- الإضرار بالعلاقة: بين منسوبي (موظفي) البنك، حيث سيعتقد موظفو القسم التقليدي أنهم سيفقدون وظائف لحساب القسم الإسلامي.
- سيكون هناك إضعاف لشفافية مجلس إدارة المؤسسة واستقلالها وتقليل التزامها تجاه عملاء التحوّل مِمَّا سيؤدي إلى التخلّي عن فكرة التحوّل تمامًا.

المنهج الثاني: (منهج الإحلال):

ومنهج الإحلال يعني أن تضع المؤسسة التقليدية خُطة للتحوّل: (فنية) و(زمنية)؛ لإحلال منتجات إسلامية تقوم مقام المنتجات التقليدية وبشكل متدرج. ويعتمد هذا المنهج على فحص وتصنيف المنتجات لمعرفة نسبة الإسلامية والتقليدية، ثم إجراء التعديلات اللازمة على المنتجات التقليدية لتتحول إلى إسلامية، وترتيب هذه المنتجات بحسب جدول البدائل الإسلامية التي تحل محلها تدريجيًا.

ومن مزايا منهج الإحلال:

- استبدال المنتجات بواسطة الموظفين الحاليين بعد تدريبهم على المنتجات الإسلامية، مِمَّا يمنع أيَّ إرباك بين منسوبي البنك، وبذلك يظلون على رأس عملهم.
- نشر مفاهيم المالية الإسلامية بين كل العاملين في البنك بحيث يسعى الجميع لتحقيق هدف واحد هو: (التحوّل).
- إيجاد منافسة إيجابية داخل البنك بين الأقسام للاجتهاد في سرعة تحويل المعاملات التقليدية إلى معاملات متوافقة مع الشريعة.
- المحافظة على قاعدة العملاء الحالية للبنك.
- لذا فقد اختارت اللجنة ومجلس الإدارة هذا المنهج (منهج الإحلال).

ومن المكّنات والعوامل المساعدة على اختيار وتنفيذ منهج الإحلال:

- وضوح الرؤية لدى مُلّاك بنك الجزيرة، ومساهميه، ومجلس إدارته.
- الانسجام والتوافق بين الأطراف ذات العلاقة في إدارة البنك.
- مناسبة حجم البنك لعملية الإحلال، فلم يكن حجم البنك كبيرًا في ذلك الوقت مِمَّا سهَّل سرعة الإحلال.

التحديَّات التي كانت تواجه منهج الإحلال:

- أهم تحدٍّ هو تحدّي (الموارد البشرية وتوافر الخبرات) في المصرفية الإسلامية.
- التحدّي الثاني: (عمل الخطة واتخاذ القرار)، وهذا التحدّي تمَّ تجاوزه في يسر بعد أخذ الموافقات من البنك المركزي والجهات ذات العلاقة.
- التحدّي الثالث: (ابتكار وتطوير المنتجات الشرعية)، وهذا تحدٍّ مستمر يواجه كل البنوك؛ لأنه يوجد اختلاف في الاجتهادات الشرعية، فبعض المنتجات قد يوافق عليها البعض وقد يعترض عليها آخرون من وجهة شرعية.

كما أن هذه المنتجات لا بدَّ من ناحية أخرى أن تكون متوافقة مع الأنظمة التقدمية والمحاسبية.

والآن نعود إلى استعراض مسيرة البنك:

١. في العام (١٩٩٨م) تكوَّنت اللجنة الاستشارية وتأسَّست وحدة مصرفية إسلامية.
٢. في العام (٢٠٠٠م) تمَّ تأسيس اللجنة الشرعية للبنك، وكان أعضاؤها:
١. معالي الشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع، وهو يرأس اللجنة إلى الآن.
٢. معالي الشيخ الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن محمد المطلق، وما زال في اللجنة إلى الآن.
٣. فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد بن على القَرِيّ، وما زال في اللجنة إلى الآن.
٤. فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالستار بن عبدالكريم أبو غدة .
٥. فضيلة الدكتور/ حمزة بن حسين الفعر، وقد انتهى عمله في اللجنة في العام (٢٠١٤م).

- وقد أدَّت هذه اللجنة دورًا مهمًا وجوهريًا في عملية التحوّل، وساعدت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إتمام عملية التحوّل على أكمل وجه.

- وقد تولّى مقرر اللجنة الشرعية الدكتور/ محمد الغامدي من العام (٢٠٠٠م) وحتى العام (٢٠١٤م)، ثم تولّى بعده الدكتور/ فهد بن علي العليّان.

- جاءت مرحلة التحوّل بنسبة (١٠٠٪) من العام (١٩٩٧م) وحتى العام (٢٠٠٠م).

- وقد بُذرت نواة التحوّل من العام (١٩٩٨م).

- وأُسِّست إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية تحت إشراف اللجنة التي أُنشئت لهذا الغرض وهي من الدكتور/ محمد القَرِيّ والدكتور/ عبدالستار أبو غدّة.

- وخلال هذه الفترة وُضعت خطة لمعالجة الصيغ والعقود التقليدية وإيجاد بدائل لها.

- وفي العام (٢٠٠٢م) تمَّ إطفاء خسائر البنك جميعًا.

- وفي العام (٢٠٠٣م) تحوَّلت جميع فروع البنك السبعة عشر للعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية فأصبحت كل مصرفية الأفراد متوافقة مع الشريعة.

- وفي العام (٢٠٠٤م) تحوَّلت محفظة المنتجات المالية الإسلامية إلى متوافقة مع الشريعة بنسبة (٧٥٪).

- وفي العام (٢٠٠٧م) أصبحت كل عمليات البنك متوافقة مع الشريعة بنسبة (١٠٠٪).

أضواء على كيفية التحوّل، أو الإجراءات العملية للتحوّل:

- تمَّ تحويل صيغ التمويل التقليدية المستخدمة، وهي عقود التمويل التقليدية (قروض قصيرة الأجل) و(قروض طويلة الأجل)، وتمويل المستخلصات والاعتمادات إلى عقود متوافقة مع أحكام الشريعة، وقد بلغت خمس صيغ، هي:
١. عقد التمويل بالمرابحة[١].
٢. عقد الإيجار مع الوعد بالبيع.
٣. عقد الاستصناع[٢].
٤. عقد المشاركة المتناقصة.
٥. عقد التورّق[٣]: برنامج (دينار).

- تمَّ تحويل صيغ الودائع التقليدية إلى صيغ استثمار بالمرابحة من خلال إطلاق بنك الجزيرة لبرنامج (نقاء).

كما تمَّ إطلاق عدد من الصناديق الإسلامية الاستثمارية:

١. أولها: صندوق (الخير) للأسهم العالمية.
٢. صندوق (المشارق) للأسواق اليابانية.
٣. صندوق (الثريا) للأسهم الأوربية.
٤. صندوق (القوافل) للاستثمار بالمرابحة.
٥. صندوق (الطيبات) للأسهم السعودية

(١) انظر: معجم المصطلحات آخر الكتاب.
(٢) انظر: معجم المصطلحات آخر الكتاب.
(٣) انظر: معجم المصطلحات آخر الكتاب.

- وكان بنك الجزيرة رائدًا في إطلاق منتج تمويل الأسهم السعودية للمرابحة برنامج (تمام)، فبنك الجزيرة أول من قدَّم هذا البرنامج.
- تمَّ تحويل جميع الفروع إلى فروع متوافقة مع الشريعة: ففي العام (٢٠٠٧م) نجح بنك الجزيرة في تحويل جميع معاملاته وأنشطته بما يتوافق مع أحكام الشريعة، وذلك خلال زمن استغرق تسع سنوات، وهي سنوات مليئة بالعمل المُضني والجهد الجاد، وبذلك أصبح البنك رائدًا في التحوّل، فأصبح بنك الجزيرة الوحيد الذي تحول من بنك تقليدي إلى بنك متوافق مع الشريعة في العالم الإسلامي بل العالم كله.
- تمَّ تحويل جميع الفروع إلى فروع متوافقة مع الشريعة: ففي العام (٢٠٠٧م) نجح بنك الجزيرة في تحويل جميع معاملاته وأنشطته بما يتوافق مع أحكام الشريعة، وذلك خلال زمن استغرق تسع سنوات، وهي سنوات مليئة بالعمل المُضني والجهد الجاد، وبذلك أصبح البنك رائدًا في التحوّل، فأصبح بنك الجزيرة الوحيد الذي تحول من بنك تقليدي إلى بنك متوافق مع الشريعة في العالم الإسلامي بل العالم كله.

أثر التحوُّل على رأس مال البنك:

- يبلغ رأس مال بنك الجزيرة (٨ مليارات و٢٠٠ مليون) مقسمة على (٨٢٠ مليون سهم) بقيمة اسمية قدرها عشرة ريالات للسهم.
- وقد تطور رأس مال البنك فبدأ بـ (١٠٠ مليون).
- ثم في العام (٢٠٠٧م) كان رأس ماله (مليارين و٢٥٠ مليونًا).
- وفي العام (٢٠١٨م) أصبح رأس ماله (٨ مليارات و٢٠٠ مليون). وهذا تطور واضح وملحوظ يبيِّن أثر التحوّل على قاعدة البنك الرأسمالية.

الاهتمام بتطوير المنتجات:

- تطوير المنتجات هو أحد المحاور المهمة التي تواجه المصرفية الإسلامية؛ لذلك أعطاه بنك الجزيرة اهتمامًا خاصًا.
- فقد أطلق منتجًا لتمويل المتاجرة السوقية متوافقًا مع أحكام الشريعة بصيغة المرابحة.
- كما أطلق منتج (التكافل التعاوني) كي يلبي سوق التكافل المطلوب.
- كما قام بتطوير (هيكل الصكوك) القائم على المرابحة والمضاربة بنسبة (٤٩٪) مرابحة و(٥١٪) مضاربة وهو الهيكل الشائع اليوم في إصدار الصكوك.

مقارنة لأحوال البنك (قبل) و(بعد) التحوّل:

- كانت حقوق المساهمين (٤ مليارات و٧٠٠ مليون) فأصبحت (١٢ مليارًا).
- كما كان إجمالي الأصول (٢١ مليارًا و٥٠٠ مليون) فأصبح الآن (١٠٢ مليار و٨٠٠ مليون).
- وكان عدد الفروع (٢٤ فرعًا) فأصبح (٨١ فرعًا) و(٦٢ مركزًا) لتحويل الحوالات.
- وعن حجم تمويل الأفراد فقد أصبح (٢٨ مليارًا و٥٠٠ مليون).
- أمَّا عن حجم تمويل المنشآت الكبيرة فهو (٣٠ مليارًا).
- في حين أن حجم تمويل المنشآت الصغيرة بلغ (٣ مليارات و٥٠٠ مليون).

حجم الصكوك [1] المُصْدرة:

صكوك الشريحة الأولى:
أصدر البنك لتقوية قاعدته ورأس ماله الشريحة الأولى بمقدار (مليار و٨٧٥ مليونًا).

صكوك الشريحة الثانية:
(مليـاران)، وقد أسهم البنك - رغم صغره نسبيًا بباقي البنوك - بدور قوي ومحوري في إصدار الصكوك الحكومية، وأشادت بهذا الدور الجهات المسؤولة.

والآن تبلغ حيازة بنك الجزيرة من الصكوك الحكومية (٢١ مليـارًا و٣٠٠ مليـون)، وبفضل الله صار الإقبال على تداول سهم بنك الجزيرة إقبالًا ملحوظًا، فشكلت التداولات على سهم بنك الجزيرة في العام (٢٠٢١م) حوالي (٦,١٦٪) من حجم التداولات الكلية على القطاع.

وقد وفقنا الله تعالى، في العام (٢٠٠٦م) بالتنسيق مع الشركاء وخصوصًا الأخ/ عبدالمُنعم الراشد، جزاه الله خيرًا، فخصص البنك (١٠٠ مليـون ريـال) من أرباحه في تلك السنة لتكون مخصصة لبرنامج خدمات اجتماعية تحت شعار (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) وهو برنامج رائد وناجح يشرف عليه أخونا الدكتور/ فهد العليّان، وكان البنك رائدًا وسبَّاقًا في تخصيص هذا المبلغ للمشاريع والمبادرات التي طرحها هذا البرنامج.

ولضمان استمرارية برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) - حيث كان المساهمون ومجلس الإدارة التنفيذية راغبين في استمراره - اتخذ مجلس الإدارة في العام (٢٠١٨م) قرارًا بتخصيص (١٪) من أرباحه لدعم برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة).

وفي النهاية أشكر الجمعية الفقهية السعودية ومعالي الدكتور/ سعد الخثلان لإتاحة هذه الفرصة لتناول هذه التجربة، وأترك المجال للمداخلات حول الموضوع.

◇ ◇ ◇ ◇ ◇ ◇ ◇

(١) انظر: معجم المصطلحات آخر الكتاب.

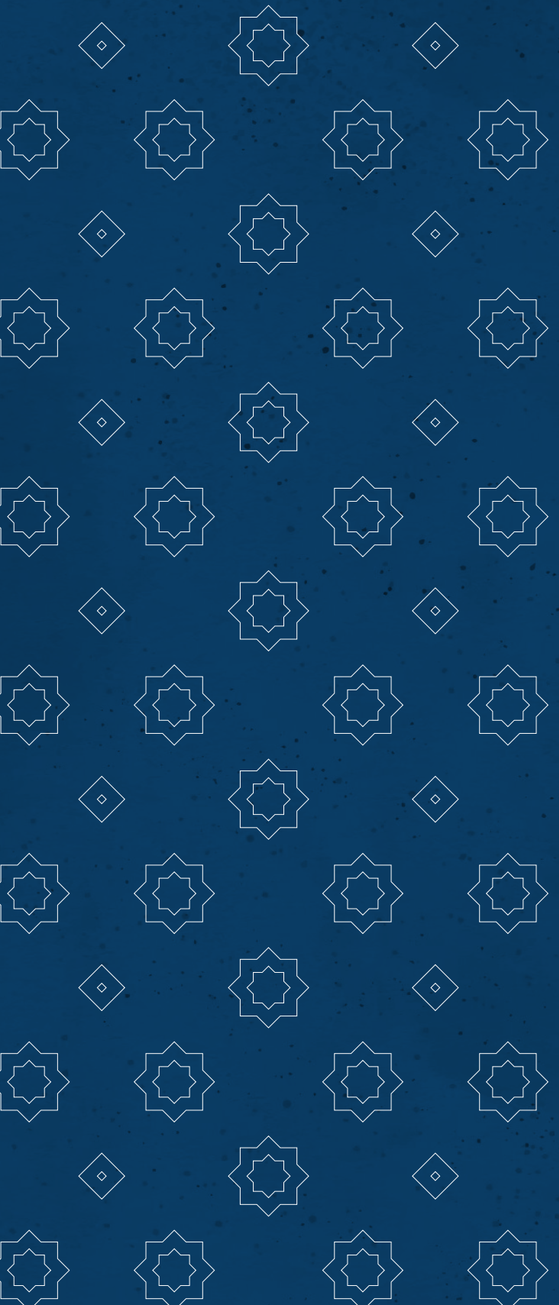

المداخلات

01 المداخلة الأولى:
فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد بن علي القَرِيّ

02 المداخلة الثانية:
معالي الشيخ/ عبدالعزيز بن حميّن الحميّن

03 المداخلة الثالثة:
سعادة الأستاذ الدكتور/ خالد بن محمد السياري

04 المداخلة الرابعة:
معالي الشيخ الأستاذ الدكتور/سعد بن ناصر الشثري

05 المداخلة الخامسة:
معالي الشيخ الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن محمد المطلق

06 المداخلة السادسة:
معالي الشيخ الأستاذ الدكتور/ سعد بن تركي الخثلان

01

المداخلة الأولى

فضيلة الشيخ الدكتور/

محمد بن علي القَرِيّ

أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك في جامعة الملك عبدالعزيز - جُدة -
وعضو اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة
(ساهم بشكل فاعل في وصول البنك إلى التحوّل بطريقة كاملة)

في هذه المداخلة:

- فشل قانون أسْلَمة البنوك في دولة الباكستان.
- نجاح المملكة العربية السعودية في التحوّل للمصرفية الإسلامية.
- بنك الجزيرة يقدم نموذجًا ناجحًا للتحوّل للمصرفية الإسلامية.
- دور بنك الجزيرة في ولادة صكوك التمويل الإسلامية وتطويرها.
- تنظيم العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي.
- هيكل إسلامي للحساب الجاري المَدين.

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونصلي ونسلم على رسول الله سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى قيام الساعة .. اللهم ألهمنا الصواب، وآتنا الحكمة وفصل الخطاب، آمين.
وأبدأ بتقديم الشكر الجزيل لبنك الجزيرة والجمعية الفقهية السعودية لإتاحة الفرصة للإسهام في تلك المشاركة.

* محاولات للتخلص من بلوى الربا:

مضى على الناس حينٌ من الدهر يظنون أنه لا سبيل إلى رفع بلوى الربا عن المجتمع المسلم إلا بواحدٍ من طريقين: إمَّا تأسيس مزيد من البنوك الإسلامية، أو صدور أمر سلطاني يمنع التعاملات الرِّبوية.
وقد اتبعت عدد من الدول الإسلامية كلا الطريقين، وكلاهما لم يصادفا النجاح المأمول. فهذه (باكستان) التي صدر فيها قانون أسْلَمة البنوك زمن الرئيس الباكستاني (ضياء الحق) تراجعتْ عن المشروع بعد تطبيقه، حيث أعلنت المحكمة العليا الشرعية فشله، وذلك في حكمها الشهير الصادر في العام (١٩٩٠م).
أمَّا الدول التي أخذت بالطريق الثاني فسمحت بتأسيس المصارف الإسلامية ثم اكتشفت أن هذا النظام الفتي ليس لديه القدرة على منافسة البنوك الرِّبوية بالمستوى الذي يمكن أن يرفع بلوى الربا.

أمَّا على مستوى المملكة العربية السعودية فقد أخذنا بطريق ثالث أكثر فعاليّة وأكثر واقعية، وهو مبني على حقيقة واضحة وهو أنه ما دامت هذه البنوك الرِّبوية موجودة فلا سبيل إلى رفع بلوى الربا.
إن الطريق الأنجع هو تشجيع هذه البنوك الموجودة على التحوّل إلى المصرفية الإسلامية، وهنا يأتي بنك الجزيرة ليقدِّم الدليل الواضح على نجاح هذه الإستراتيجية.

* نجاح المملكة العربية السعودية في التحوّل إلى المصرفية الإسلامية:

لقد قدَّمت المملكة العربية السعودية للعالم برنامجًا ناجحًا للتخلص من الربا يتمثل في السماح للبنوك القائمة بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ضمن أعمالها المعتادة مستفيدة من الخبرات المالية والبنكية ومستغلة هذه الخبرات في تطوير مصرفية إسلامية قادرة على الوقوف على قدميها ومستجيبة للطلب الشعبي حتى تتحول بالكامل إلى المصرفية الإسلامية.
وقد رأينا للمرة الأولى على مستوى العالم البنك يجمع بين العمل المصرفي التقليدي والإسلامي في مشروع هدفه النهائي التحوّل بالكامل إلى المصرفية الإسلامية.

* بنك الجزيرة يقدم نموذجًا ناجحًا للتحوّل إلى المصرفية الإسلامية:

وقد صار بنك الجزيرة في هذا الطريق بإصرار لا يعرف الكلل وقدّم للعالم نموذجًا يُحتذى به في التحوّل للمصرفية الإسلامية، ورأينا دولة (الباكستان) بعد فشل تجربة إصدار مرسوم بتحريم الربا تتبنى المشروع السعودي بعد أن أثبت (بنك الجزيرة) فاعليّته ونجاحه.

وأهم من ذلك كله فقد مهَّدت تجربة بنك الجزيرة الطريق لوصول النشاط المصرفي الإسلامي في القطاع البنكي السعودي إلى ما يزيد عن (٧٠٪)، والأمل معقود على أن تنتهي جميع البنوك إلى ما انتهى إليه بنك الجزيرة من تحول كامل إلى النظام المصرفي الإسلامي.

وبنك الجزيرة رغم أنه صغير بمقياس (الأصول) إلا أنه كبير في معيار التأثير والابتكار، ولا يقتصر قَصَبُ السَّبْق وفضل الريادة التي له على ما ذكرنا، مع أن ذلك إنجاز ضخم لا يُستهان به، بل إن له إسهامات ذات بال وأهمية بالغة في النشاط المصرفي الإسلامي.

وأُقدِّم لكم بعض الأمثلة على إسهامات بنك الجزيرة في تطوير المصرفية الإسلامية:

أولاً: بنك الجزيرة يُطوِّر صكـــوك التمويل الإسلامية:

من ذلك صكوك التمويل الإسلامية التي أصبحت الآن أهم أدوات التمويل، والتي انتشرت على مستوى العالم كله حتى وجدنا شركات مثل: (Aramco) و(General Electric) و(Shell Oil) وحكومات مثل: (الحكومة البريطانية) وحكومة (هونج كونج)، وجميع الحكومات الإسلامية تُصدر صكوك تمويل إسلامية بناءً على الهيكل الذي طوّره بنك الجزيرة، ماذا لو قلت لكم: إنه بدون هذه المقدرة الابتكارية لدى بنك الجزيرة ما كان للصكوك أن تصل إلى ما وصلت إليه اليوم من النجاح والتأثير!.

وتفصيل ذلك أن هيكل إصدار الصكوك كان موجودًا سابقًا ولكن كان يواجه مشكلة شائكة، فقام بنك الجزيرة بحلها؛ ولتوضيح ذلك نقول: إذا كانت (الصكوك) قائمة على (الأصول) مثل صكوك الإجارة فهي قابلة للتداول، وهذا عنصر مهم من متطلبات النجاح لأيِّ إصدار للصكوك؛ إذ بدون خاصية التداول لن يتقدم المستثمرون للمشاركة فيها. ولكنَّ الإشكال في هذه الصكوك أنها غير قابلة للتصنيف الائتماني، وبدون التصنيف الائتماني لا نكاد نجد للصكوك مستثمرين.

أمَّا النوع الثاني من الصكوك فهو المعتمد على الديون مثل صكوك المرابحة، حيث يمكن تصنيفه ائتمانيًا، لكنَّ الإشكال أنه غير قابل للتداول؛ لأن التداول يعني بيع الدَّين لغير مَن هو عليه بأقل من قيمته الاسمية وهو ممنوع. فجاء بنك الجزيرة فأصدر أول صكوك تجمع بين الأصول الحقيقية بمقدار يجعلها قابلة للتداول وبين الديون بالطريقة التي تجعلها قابلة للتصنيف الائتماني. هذا هو التاريخ الحقيقي لولادة صكوك التمويل الإسلامية حيث شهدت بعد ذلك الانطلاقة العظيمة. وأكاد أقول اليوم: إن أكثر من (٩٠٪) من الصكوك الصادرة حول العالم تتبع هذا الابتكار الذي خرج من مطبخ (بنك الجزيرة).

ثانيًا: تنظيم العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي:

ولا تنتهي (ابتكارات) بنك الجزيرة، فهو أول من رتَّب برنامجًا يقوم على الوكالة بالاستثمار بين البنك ومؤسسة النقد العربي السعودي باعتبارها البنك المركزي.

لقد كانت هناك مشكلة كبيرة، ولكن بنك الجزيرة أوجد الحل لهذه المشكلة التي كانت تواجه جميع البنوك الإسلامية في الالتزام بمتطلبات البنك المركزي دون الوقوع في مخالفات شرعية. وهذه الطريقة التي بدأها بنك الجزيرة هي الطريقة المعتمدة في أكثر من بلدٍ؛ لتنظيم العلاقة بين البنوك الإسلامية وبين البنوك المركزية.

ثالثًا: تصميم برنامج للحساب الجاري المَدين:

كما أن بنك الجزيرة أول من صمَّم برنامجًا بديلًا للحساب الجاري المَدين للتمويل. ومعلوم أن الحساب الجاري المَدين للتمويل هو أهم خدمة تمويل تقدمها البنوك للشركات؛ إذ لا تستغني شركة عن الحساب الجاري المَدين. فقد طوَّر بنك الجزيرة هيكلًا إسلاميًا للحساب الجاري المَدين وكان سبَّاقًا في ذلك، وقد سارت على نفس الوجه عدد من البنوك.

وفي النهاية أتمنَّى لبنك الجزيرة
النجاح والتوفيق وأن تُسدَّد خطى القائمين عليه.

المداخلة الثانية

معالي الشيخ/

عبدالعزيز بن حميّن الحميّن

رئيس اللجنة الشرعية في مصرف الراجحي

في هذه المداخلة:

- نبذة عن تاريخ المصرفية الإسلامية وتطورها.
- دور الهيئات الشرعية في المصارف.
- دور المصرفية الإسلامية في حماية الاقتصاد وقت الأزمات.

02

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه.

*** نبذة عن تاريخ المصرفية الإسلامية وتطورها:**

أقول للحقيقة: إن المصرفية الإسلامية ليست وليدة هذا العصر، وإنما نمت بشكل طبيعي مع تطور احتياجات المجتمعات المسلمة على مدار القرون الماضية، منطلقةً من منظومة المبادئ والقيم التي جاء بها ديننا الحنيف وفصّلها نبينا محمد؛ لتشكّل في مجموعها إطارًا مرجعيًا حاكمًا لهذا المجال كغيره من مجالات الحياة البشرية.
وعلى مرّ العصور السابقة طوّرت المجتمعات المسلمة عددًا من أساليب الائتمان والتعاملات المالية أسهمت في تطوير حركة التبادل التجاري والاستثمار بين الدول، حيث قامت على منع دفع الفائدة عند اقتراض المال أو قبول الفائدة عند إقراضه وذلك هو عين الربا. كما قامت على منع التجارة في السلع أو الخدمات التي تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية أو أيّ نشاط يتعامل بالسلع والخدمات المخالفة.

وفي وقتنا الحاضر تطورت بفضل الله الخدمات المصرفية الإسلامية وأسهمت في إبراز النظام المصرفي المتسق مع مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال التطبيقات العملية التي أصبحت من أهم وسائل تطوير الاقتصادات الإسلامية وضمان قوتها واستمرارها، وتُوِّجت هذه الجهود - بفضل الله - بقيام مصارف إسلامية.

*** دور الهيئات الشرعية في المصارف وأهميتها:**

أنشأت هذه المصارف هيئات شرعية تضم نخبة من المختصين تتولى تطبيق كامل قواعد الشريعة الإسلامية في فقه المعاملات، ولدى هذه الهيئات أذرع رقابية تُشرف على تطبيق الرؤية الإسلامية الشرعية على المعاملات المالية وإجراءات تنفيذها.

*** المصرفية الإسلامية ترفع الحرج عن المسلمين وتشارك في التنمية:**

وتمثل المصرفية الإسلامية حاجةً ملحّة للمجتمعات الإسلامية اليوم لِما قدَّمت من حلول رفعت الحرج عن المسلمين في تعاملاتهم المالية، وأسَّست لواقع مصرفي يقوم على المشاركة في الربح والخسارة أو تمويل يقوم على السلع الحقيقية بعيدًا عن المعاملات الرِّبوية المحرمة التي تهدد مصالح الأفراد وتُضعف الاقتصاد، كما طبَّقت أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية، والتزمت بمهامها التنموية والاستثمارية في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية لتسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول.

وتحظى المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية بدعم من قيادتنا الرشيدة والبنك المركزي، حيث حققت الصناعة المصرفية الإسلامية - بفضل الله - خلال العقود الأربعة الماضية نموًا وانتشارًا يتناسب مع حجم الجهود التي بُذلت من المخلصين على المستويين: (المحلي) و(العالم الإسلامي)، وقدَّمت نماذج عملية لمصارف بُنيت على قواعد مؤسسية متينة متجاوزةً التحدِّيات التي ما زالت تواجه المصرفية الإسلامية على مستوى النظام الاقتصادي الدولي.

* دور المصرفية الإسلامية في حماية الاقتصاد وقت الأزمات:

ولقد برز النظام المالي الإسلامي خاصة في أعقاب تزايد الأزمات المالية العالمية، وذلك من خلال تحليل مختلف أبعاده، وتحديد مفهومه، ومقارنته بالأنظمة الاقتصادية والمالية الأخرى خاصةً النظام الرأسمالي، وتحليل الدور الذي قامت به المؤسسات المالية الإسلامية في حماية الاقتصاد من آثار الأزمات المالية، كأزمة الرهن العقاري في العام (٢٠٠٨م)، وكيفية مواجهة هذه المؤسسات للأزمات المالية بالأرقام.

* أدلة واضحة على الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية:

بينما يمكن البرهنة على مستوى الأداء والاستقرار المالي للبنوك الإسلامية من خلال تقييم مدى قدرتها على تحقيق الكفاءة والفاعليّة في تعزيز دورها وضمان البقاء والاستقرار لها.

تبلغ المالية الإسلامية نحو **(٢,٧ تريليون دولار)** خلال العام (٢٠٢٠م) مقابل **(٢,٤٤ تريليون دولار)** خلال العام (٢٠١٩م).

وتُعدُّ المملكة العربية السعودية أكبر سوق للتمويل الإسلامي في العالم، حيث تستحوذ على حوالي (٢٨٪) من إجمالي الأصول المالية، وتبلغ (الأصول المالية الإسلامية) في المملكة العربية السعودية حاليًا ما يقارب **(٨٠٠ مليار دولار)** موزعةً على قطاعات: المصارف، والصكوك، والتأمين، وصناديق الاستثمار، وهذا تقرير اتحاد المصارف العربية.

* مصرف الراجحي كمثال للمصرفية الإسلامية:

من خلال الأداء المالي لمصرف الراجحي مثلاً قد تصدَّر المصرف أكبر عشرة مصارف عربية إسلامية متوافقة بالكامل مع الشريعة الإسلامية، كما يحتل مصرف الراجحي المرتبة الثانية بين البنوك السعودية حيث وصلت أصوله **(٦٧,٦٢٣ مليار ريال)** بنهاية الربع الأول من العام (٢٠٢١م)، ونَمَتْ الأصول بنسبة (٣٣٪) على أساس سنوي.

خلاصة القول: نحن أمام منجزات عظيمة تحققت بتوفيق الله ثم بتكامل جهود المخلصين لتجسيد الرؤية الإسلامية للمالية والمصرفية وجعلها واقعًا يعيشه المسلمون ولله الحمد والمنّة.

وإن كنَّا نأمل أن يكون تطلُّع البنوك إلى التحوّل إلى المصرفية الإسلامية تحولًا كاملًا حتى تؤتي ثمارها.

وفي الختام أسأل الله التوفيق الدائم للعاملين المخلصين
في تنمية وتطوير هذا المجال،
كما أسأل الله أن يوفِّق الجميع لما يحب ويرضى، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

◈ ◈ ◈ ◈ ◈ ◈ ◈

03

المداخلة الثالثة

سعادة الأستاذ الدكتور/

خالد بن محمد السياري

الأستاذ في الجامعة السعودية الإلكترونية
المشرف على دراسة «تجربة بنك الجزيرة في التحول إلى المالية الإسلامية»

في هذه المداخلة:

- دراسة هامة عن مرحلة التحوّل.
- العوامل المساعدة على نجاح التجربة.
- منتجات حقق بها بنك الجزيرة الريادة.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وأكرر الشكر لأصحاب المعالي والفضيلة، كما أشكر الجمعية الفقهية السعودية على إتاحة هذه الفرصة وإقامة هذه الفعاليّة ممثلةً في معالي الشيخ/ سعد الخثلان.

*** دراسة هامة عن مرحلة التحوّل:**

أُحبُّ أن أشير إلى جملة من النقاط التي استوقفت فريق الدراسة التي جرى إعدادها وشَرُفتُ بالمشاركة والعمل على إعداد هذه الدراسة التوثيقية، وهي دراسة نوعية في توثيق مراحل تحوّل بنك الجزيرة، وأغلب مصادر هذه الدراسة هي مصادر شفوية من أغلب الزملاء أو القيادات التي عاصرت فترة التجربة، سواء كانوا على رأس العمل أثناء إعداد الدراسة أم كانوا خارجها.

كما أن أغلب عينة المقابلات الشخصية التي شَرُفَ فريق البحث بمقابلتهم كانوا خارج العمل أثناء الدراسة، وقد ساعد هذا فريق الدراسة على مزيد من الاطمئنان بما يتعلق بحيادية المعلومات التي تمَّ تناولها.

وقد جرت الدراسة على حوالي ثمانية عشر ممَّن مارسوا أو عايشوا فترة تحوّل بنك الجزيرة تقريبًا من العام (١٩٩٨م) إلى العام (٢٠٠٧م) وهو تاريخ إعلان اللجنة الشرعية للتحوّل الكامل للبنك.

وقد تنوعت المقابلات الشخصية ما بين عضو مجلس إدارة وعضو لجنة شرعية وعاملين في مختلف الإدارات والشركات التابعة لبنك الجزيرة.

ويُلاحظ أن عنوان الدراسة مقصود، حيث يعبر عن تجربة بنك الجزيرة في التحوّل إلى المالية الإسلامية وهو تحوّل حقيقي فيما يتعلق بالخدمات البنكية، وفيما يتعلق بخدمات الأسواق المالية، وفيما يتعلق بخدمات التأمين الإسلامي، والتكافل.

هذا وقد تمَّ رصد جميع هذه المقابلات والإجراءات كمصدر أساسي للدراسة في نحو (٤٠٠ صفحة) استخلص فريق الدراسة أبرز المعلومات التي يستطيع أن يستنتجها في هذا المجال.

*** الفرص والمكّنات والعوامل المساعدة على نجاح التجربة:**

وهنا أريد أن أشير إلى نقطتين جوهريتين استوقفتا فريق الدراسة: الأولى: فيما يتعلق بالفرص والمكّنات التي ساعدت بنك الجزيرة على تجاوز هذه المرحلة والوصول إلى المستهدف النهائي، وهذه الفرص والمزايا قد أقرَّ بها أو لاحظها أغلب أعضاء العينة، وهذا توافق محمود.

وإن أول هذه المكّنات: هي الإرادة الواضحة من الملّاك، ويمثلهم مجلس الإدارة؛ الإرادة في استكمال مرحلة التحوّل. وأعتقد أن هذا من أفضل وأقوى الأدوات التي ساعدت بنك الجزيرة بمختلف إداراته على الوصول إلى المستهدف النهائي.

المكّن الثاني: هو التناغم أو الانسجام بين جميع إدارات البنك والعمل بروح الفريق الواحد للوصول إلى هذا المستهدف سواء بين مجلس الإدارة أو القيادة التنفيذية أو اللجنة الشرعية.
المكّن الثالث: هو حجم بنك الجزيرة المناسب للتحوّل من حيث عدد الفروع خارج المملكة أو داخلها.

*** أهم المنتجات التي حقق بها بنك الجزيرة الريادة:**

أختم هذه الكلمة بأبرز نقاط الريادة التي تميزت بها مجموعة بنك الجزيرة المتمثلة في: (البنك) و(الشركة المالية) و(شركة التكافل) حيث حققت الريادة بمنتجات في المالية الإسلامية شعرت بأهميتها البنوك الإسلامية والمواطن في المملكة العربية السعودية وأيضًا في دول الخليج والعالم،

ومن هذه المنتجات:

1. (بنك الجزيرة) فهو الرائد في إطلاق أول منتج لتمويل الأسهم بصيغة شرعية تتوافق مع ضوابط اللجنة الشرعية، وهذا المنتج وهذه الصيغة تابع بنك الجزيرة عليها أكبر البنوك الإسلامية في المملكة وخارجها.
2. كما كان لبنك الجزيرة الريادة في عمل نموذج شركة الجزيرة للتكافل بتقديم منتج التأمين التكافلي للحياة أو تأمين الحياة وتقديمه بصورة شرعية، ولا يقدَّم مثل هذا المنتج بمثل هذه الكفاءة إلا شركات معدودة على أصابع اليد الواحدة، منها: (بنك الجزيرة).
3. كما قد تمَّ عمل نموذج واضح وهيكل للصكوك أصبح هو النموذج السائد والمنتج في أغلب الإصدارات في الصكوك، وقد قامت عليها صكوك المملكة العربية السعودية التي تصدرها الإدارة المالية اليوم بإصداراتها المتتابعة. وقد كان بنك الجزيرة هو البنك الرائد أو (الشركة المالية للجزيرة) هي الجهة الرائدة في تبنّي هذا النموذج.

حقيقةً أنا سعيد بالمشاركة في هذه التجربة، وأكرر شكري للجميع.

المداخلة الرابعة

معالي الشيخ الأستاذ الدكتور/

سعد بن ناصر الشثري

عضو هيئة كبار العلماء

في هذه المداخلة:

- حكمة الإسلام في منع الربا.

04

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا، وأشكر لإخوتنا في الجمعية الفقهية ترتيب هذا اللقاء، كما أشكر للمهندس طارق، وأسأل الله التوفيق للجميع.

لا شك أن المنتجات التي قدَّمتها المصرفية الإسلامية كان لها أثرها الحميد على واقع الناس. إن الناظر إلى العمليات المصرفية يجد أن هناك (٣٠٪) منها محل إجماع أنها ممنوعة، و(٣٠٪) محل إجماع أنها جائزة، ويبقى البحث بين الفقهاء في (٤٠٪) منهم من يُشَرِّق فيها ومنهم من يُغَرِّب، ومهما كان الرأي فيما يتعلق بهذه المنتجات إلا أنها قرَّبت شيئًا كثيرًا.

والناظر في مقاصد الشريعة وعلاقتها بالمصرفية الإسلامية يجد أنها تنحو إلى عدد من الأمور:

أولها: إزالة النزاعات التي تكون بين الناس من خلال إبعاد المعاملات المبنية على الجهالة؛ فالشريعة تتطلع إلى جعل التوافق مستمرًا بين الناس.

الأمر الثاني: تجنُّب أكل أموال الآخرين والاستيلاء عليها.
الأمر الثالث: منع أن تكون النقود سلعةً يتبادلها الناس بحيث تباع النقود بالنقود؛ ومن هنا جاءت الشريعة - من أجل ذلك كله - بالمنع من الربا منعًا مؤكدًا في نصوص عديدة وصلت إلى درجة اللعن لآكل الربا وموكله.

ومِمَّا جاءت به الشريعة في هذا الباب عدم فتح المجال لأهل النصب والاحتيال في التعاملات؛ لذلك فعلى المصرفية الإسلامية الابتعاد عن الصورية في التعاملات بحيث يكون التعامل حقيقيًا.

كذلك على المصرفية الإسلامية دعم الاستثمار والتنمية في عالمنا الإسلامي، فليس المراد مجرد الاكتساب المالي فقط بحيث تتضخم الثروات، وإنما المراد أن يعود ذلك على بلداننا بالتنمية.

المداخلة الخامسة

معالي الشيخ الأستاذ الدكتور/

عبدالله بن محمد المطلق

عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة

في هذه المداخلة:

- الفضيلة الشرعية لما قام به بنك الجزيرة.

05

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا عبد الله ورسوله محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغرِّ الميامين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، آمين.

أشكر القائمين على هذا اللقاء المبارك الذي نُبدي فيه فرحنا بحصول واجب شرعي وهو التحوّل إلى المعاملات الإسلامية، إن هذا التحوّل من أعظم ثمرات المجاهدة في الاقتصاد، والله تعالى يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٦٩﴾ [1] ويقول: ﴿وَمَن جَٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ لِنَفۡسِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٦﴾ [2] فالتحوّل فيه تطهير لمعاملات الناس وسلامة لمكاسبهم؛ فإن اللحم الذي ينبت من السحت فالنار مثواه والنار أولى به، والذين يأكلون المحرمات يُعيقون استجابة دعائهم.

وكل الذين أسهموا في هذا التحوّل وفي إتاحة المعاملات الإسلامية لطالبها قد أحسنوا إلى الناس إحسانًا عظيمًا، وهذا العمل من أفضل الأعمال، والله تعالى يقول في الحديث القدسيِّ: «وما تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بشَيءٍ أحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عليه»[3]، هذا الفرض الآن الذي قام به (بنك الجزيرة) وهو الوحيد في البنوك السعودية وفي العالم الإسلامي الذي تحوَّل من بنك تقليدي إلى بنك إسلامي، هذا عمل مجيد ما كان ليحصل لولا الإخلاص، والهمَّة العالية، وطلب رضا الله، وعلم مؤكد، وقناعة تامَّة بنجاح هذه التجربة ـ لولا ذلك كله ما تحققت التجربة ولا نجحت؛ فنحن نثق ثقةً تامَّة بأن ما شرعه الله تعالى أربح وأنقى وأضمن، وقد حصل ذلك كله، وعرف الناس

وقد سألت بعض الإخوة من ذوي الخبرة
فأخبروني أن بنك الجزيرة قد نما نموًّا عظيمًا
بعد أن تحول للمصرفية الإسلامية، وقد ظهر ذلك للناس وظهرت بركته، فجمع الله لهم خيري الدنيا والآخرة، فوفقهم الله، وسدَّدهم الله، ونفع بهم، وجعل ذلك في موازين أعمالهم فنرى تقدمًا مستمرًّا وعملًا صالحًا، وقد عاصرتُ هذه النقلة التي ظهر أثرها في مجالات كثيرة، فلله الحمد والمنّة.

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٦٩.
(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٦.
(٣) رواه البخاري عن أبي هريرة

المداخلة السادسة

معالي الشيخ الأستاذ الدكتور/

سعد بن تركي الخثلان

رئيس مجلس إدارة الجمعية الفقهية السعودية، وأستاذ الفقه في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

في هذه المداخلة:

- موقف فارقٌ ورأي هامٌ لسماحة الشيخ/ عبدالعزيز بن باز.
- حاجة الناس إلى المصارف الإسلامية.
- الردُّ على من يقول: إنه لا فرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

06

أُكرر شكري لضيفنا، وللمداخلين، والمشاركين الكرام ..

إن الحديث عن المصرفية الإسلامية هو حديث عن قصة نجاح؛ فقد كانت البنوك التقليدية هي السائدة في العالم، وكان الحديث آنذاك عن المصرفية الإسلامية يكاد يكون ضربًا من الخيال؛ بسبب ما يُعتقد من ارتباط البنوك بالاقتصاد العالمي المرتبط بشكل وثيق بالمعاملات المحرمة، ولكنَّ المصرفية الإسلامية واجهت تحدِّيات، وخطت خطوات واثقة.

*** موقف فارقٌ ورأي هامٌ لسماحة الشيخ/ عبدالعزيز بن باز :**

وأذكر أن الشيخ/ سليمان الراجحي في كتابه عن سيرته الذاتية قد ذكر قصة بداية المصرف وتكوين الهيئة الشرعية والاعتراضات التي قُدِّمت لسماحة الشيخ/ عبدالعزيز بن باز -رحمه الله-، وأنها بلغت أكثر من مائة اعتراض، وأن سماحة الشيخ كوَّن لجنة وفرزت الاعتراضات، ولم يتبق منها سوى خمسة أو ستة اعتراضات وجيهة، وأن الشيخ/ سليمان الراجحي دُعيَ من المشايخ في اللجنة الدائمة للفتوى، وأبدى الشيخ/ سليمان استعداده لامتثال ما يطلبه منه أصحاب الفضيلة المشايخ، وقال: (أنا رهن الإشارة)، وطلب من سماحة الشيخ/ عبدالعزيز بن باز أنه إذا أراد أن يجعل معهم مندوبًا لمراقبة أعمال البنك فهم يرحبون بذلك.

ولما استمع منه سماحة الشيخ/ عبدالعزيز بن باز سُرَّ بذلك وأصبح يدافع عن هذا المصرف، ثم بدأت المصرفية الإسلامية في النمو شيئًا فشيئًا .

واليوم أصبحت المصارف الإسلامية في المملكة لها الريادة في المصرفية، مثلاً نجد على سبيل المثال في سوق (تداول) أن مصرف الراجحي أبرز مَن يقود هذا السوق، وارتفاع وانخفاض قيمة أسهمه مؤثر بشكل كبير، وهذا يدلُّ على نجاح هذه المصارف الإسلامية.

*** حاجة الناس إلى المصارف الإسلامية:**

حاجة الناس اليوم إلى المصارف الإسلامية أكثر بكثير من أيِّ وقت مضى، فمثلًا الشاب الموظف الذي يتراوح راتبه من عشرة آلاف ريال إلى عشرين ألفًا لن يستطيع أن يتملك بيتًا من غير مصادر دخل أخرى يلجأ إليها، فأقل بيت يحصل عليه الشاب الآن لا يقل قيمته عن مليون ريال؛ ولذلك فلن يستطيع الحصول على بيت إلا باللجوء إلى المصارف.

هنا يأتي دور المصارف في دعم هؤلاء الشباب عبر التمويلات المنضبطة بالضوابط الشرعية عن طريق المرابحة أو التورّق أو التأجير مع الوعد بالتمليك أو المشاركة أو بأيِّ صيغة من صيغ التمويلات الشرعية.
مستوى المصرفية الإسلامية الآن لا أقول: إنه مثالي ووصل إلى المستوى الذي نؤمِّله، لكنه مقبول، وعندما أقول: إنه مقبول فعندي البرهان بذلك؛ فعلى سبيل المثال عندما عُرض التقرير الرقابي علينا في الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي - وأنا عضو في الهيئة - العام الماضي (٢٠٢١م) طرحتُ سؤالًا على الجهة الرقابية: هل هناك أخطاء متعمدة؟ فأجابوا: لا، جميع الأخطاء التي رُصدت إنما هي أخطاء تقنية أو أخطاء غير متعمدة، ويعتبر هذا مستوى عاليًا.

هناك بعض التحدِّيات التي تواجه المصرفية الإسلامية، ونُؤمِّل أن تكون اللائحة الجديدة لحوْكمة الهيئات الشرعية التي ستُطبَّق في يناير (٢٠٢٣م) لها دور في الارتقاء بالمصرفية الإسلامية.

الردُّ على مَن يقول: (إنه لا فرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية):

بقيت نقطة أُحبُّ أن أعرِّج عليها وهي أن بعض المشكِّكين في المصرفية الإسلامية يقولون ويُرددون في المجالس: لا فرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وإن ما تقدمه المصارف الإسلامية ما هو إلا حيلة على المعاملات المحرمة. وأقول: إن هذه المقولة تشبه ما ذكره ربنا في قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[1] فمن قديم الزمان كان المشركون يقولون: لا فرق بين البيع والربا، البيع مثل الربا، فردَّ الله عليهم، وقال لهم: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾، فالذين قالوا: لا فرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، إنما قالوا ذلك لعدم إدراكهم الفرق بين الحلال والحرام، وهو فرق دقيق قد لا يدركه بعض الناس.

أقول: هناك فروق، والصورية أحيانًا تكون مؤثرة في المعاملة، فمثلًا في الحديث: «بع الجَمْع بالدراهم ثم ابْتَع بالدراهم جَنيبًا»[2] فلو باع صاعين من تمر رديء بصاع من تمر جيد فهذا هو عين الربا، لكنَّ المَخرج أن يبيع صاعين من تمر رديء بالدراهم ويشتري بالدراهم تمرًا جيدًا، النتيجة واحدة، والصورية هنا قد أثرت في هذه المعاملة، فهناك دقة في أبواب المعاملات وهناك فرق دقيق بين الحلال والحرام.

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٧٥.
(٢) رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة.
ابتع: اشترِ، جنيبًا: تمرًا جيدًا.
وفي الحديث أمرٌ من النبي لأحد صحابته ويُدعى سواد بن غزية أن يبيع التمر الرديء بالدراهم، ثم يشتري بالدراهم تمرًا جيدًا.

إن المصرفية الإسلامية - ولله الحمد - الآن في مستوى جيد ونؤمِّل أن ترتقي إلى المستوى المثالي، وبنك الجزيرة من البنوك الواعدة، يكفي أنه البنك الوحيد الذي تحوّل تحولًا كاملًا من بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي، وهذا بلا شك قصة نجاح تستحق أن تُحكى، وأن يُشكر القائمون على هذه التجربة الفريدة.

كذلك المصارف الإسلامية الموجودة الآن تُقدِّم تمويلات بصيغ منضبطة شرعًا يُشرف عليها نخبة من المشايخ ومن أهل العلم، بل حتى المصارف التقليدية بدأت الآن في نوافذها إلى التحوّل إلى المصرفية الإسلامية، والآن كثير من التعاملات - خاصة على مستوى الأفراد عبر هذه النوافذ - منضبطة بالضوابط الشرعية في الجملة، وإن كان عليها بعض الملاحظات، لكنَّ الأمل معقود على أن تعالج اللائحة الجديدة التي تطبق في يناير (٢٠٢٣م) هذه الملاحظات.

هذا، وأسأل الله تعالى أن يبارك في الجهود ويُسدد الخطى، آمين.

كلمة ختامية

لسعادة الأستاذ المهندس/

طارق بن عثمان القصبي

رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة

في هذه الكلمة:

- رأي فريد لسماحة الشيخ/ عبدالعزيز بن باز.
- الدعوة إلى تكاتف الجهود لإنتاج منتجات مبتكرة.

أولًا أودُّ أن أتوجه بالشكر إلى أصحاب الفضيلة على المداخلات القيِّمة، وأودُّ أن أذكر قصة يجب أن تُحكى عندما دعاني الشيخ/ صالح كامل إلى الدخول إلى مجلس إدارة بنك الجزيرة، ذهبت مع الشيخ صالح إلى سماحة المفتي الشيخ/ عبدالعزيز بن باز لنسأله في جواز مشروعية دخولنا في مجلس إدارة بنك تقليدي والعمل على تحويله، فأجابنا سماحته برأيه.

ولقد أعجبنا الشيخ ببُعد نظره، حيث قال سماحته: إذا غلب على ظنِّكم أنكم تستطيعون تحويل هذا البنك إلى بنك إسلامي فيجب أن تدخلوا ويأثم مَن لا يشارك في هذا، أمَّا إذا غلب على ظنِّكم أنكم لن تستطيعوا التحويل فيجب ألا تدخلوا؛ وكانت هذه هي بداية انطلاقة قوية وبدعم شرعي للدخول في هذا الغِمار، كان الدخول في هذه التجربة تحدِّيًا ضخمًا لكنَّ الرحلة انتهت بهذه المنتجات.

وأودُّ أن أشكر سعادة الدكتور/ محمد القَرِيّ، وكذلك سماحة الشيخ/ عبدالله المطلق، وسماحة الشيخ/ عبدالله بن منيع، وهم مِمَّن أسهموا في تطوير هذه المنتجات وهذا الإبداع.

كما أودُّ أن أنوِّه إلى ملاحظة فضيلة الدكتور/ سعد الشثري التي أشار فيها بأنه يجب أن تدخل المصارف الإسلامية في مساهمة الاستثمار، أودُّ أن أطمئنه على أن بنك الجزيرة أحد أهدافه الإستراتيجية هي الدخول في الاستثمار فهناك مبادرات نبحثها مع الجهات الرقابية المختصة وسترى النور قريبًا إن شاء الله.

كذلك مسألة التعاون في تخطِّي أصعب تحدٍّ يواجه المصرفية الإسلامية وهو القدرة على تطوير المنتجات التي يحتاجها السوق سواء كان من يحتاجها أفرادًا أو شركات؛ لذا فإني أدعو من هذه المنصة وأرجو من الجمعية الفقهية أن تتبنَّى مسألة الدعوة إلى تكاتف جهود المشايخ مع المختصين من المصرفيين لإنتاج منتجات متطورة تُناسب حاجة الناس وحاجة السوق في وقتنا الحاضر، وقد حدث تطور كبير في هذه المنتجات، وإني آمل من بقية البنوك والمصارف الإسلامية أن يكون لها دور في الإبداع والتطوير، وبالتالي تتكاتف الجهود لتطوير هذا المجال الهام في حياة الناس؛ لكي نتعاون على البرِّ والتقوى، وسعيًا لرضا الله تعالى.

وفي نهاية الندوة أتوجه بالشكر إلى أصحاب الفضيلة المشايخ، وكذا إلى الجمعية الفقهية السعودية، والحضور الكريم، شكرًا جزيلًا لكم لحسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفي الختام ..

يسرنا في المجموعة الشرعية ببنك الجزيرة أن نقدم الشكر والتقدير للجمعية الفقهية السعودية على إقامة هذه الندوة التي شارك فيها نخبة من أصحاب المعالي وفضلاء المشايخ والمختصين في المصرفية الإسلامية.

كما يسعدنا الشراكة مع الجمعية الفقهية السعودية التي تأتي ضمن مساعي المجموعة الشرعية في نشر العلم والمعرفة في مجال المالية الإسلامية.

ونود الإشارة إلى أن إصدار (تجربة بنك الجزيرة في التحول إلى المالية الإسلامية) متاح للمهتمين باللغات: العربية والإنجليزية والفرنسية على الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك الجزيرة.

نسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما يحب ويرضى، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، آمين.

المجموعة الشرعية في بنك الجزيرة

معجم المصطلحات للتعريف ببعض المفاهيم

(المرابحة):

بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المرابحة العادية، أو وقعت بناء على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة وهي المرابحة المصرفية، وهو أحد بيوع الأمانة التي يعتمد بها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة بإضافة المصروفات المعتادة.

(عقد الاستصناع):

عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها.

(التورُّق):

شراء سلعة بثمن آجل مساومة أو مرابحة ثم بيعها على غير من اشتريت منه للحصول على النقد بثمن حال.

(الصكوك):

وثائق متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

نسعى جاهدين في المجموعة الشرعية إلى الإسهام في نمو المصرفية الإسلامية عبر تطوير الصيغ والعقود وابتكار المنتجات وحلّ الإشكالات. ويأتي هذا الإصدار ضمن هذا الاتجاه، سائلين الله أن يبارك في الجهود.

د. فهد بن علي العليّان

نائب أول للرئيس،
رئيس المجموعة الشرعية ومجموعة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

Shariah@BankAljazira.com
011 215 7396